

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كلية أصول الدين

قسم العقيدة ومقارنة الأديان

مطبوعة موجهة لطلبة أولى ماستر - ل م د - تخصص: عقيدة

المقياس: علم الجدل

الأستاذ: د/ عبد المالك بن عباس

السنة الجامعية : 2019 - 2020

علم الجدل والمناظرة:

الفصل الأول: مدخل إلى ضبط المفاهيم

الاصطلاحية

تعريف الجدل: "علم الجدل وهو علم باحث عن الطرق التي يقتدر به على إبرام أي وضع أريد، وعلى هدم أي وضع كان، وهذا من فروع النظر، ومبنى لعلم الخلاف وهذا مأخوذ من الجدل الذي هو أحد أجزاء مباحث المنطق، لكنه خص بالعلوم الدينية."¹

تعريف المناظرة: ويعرفها الجرجاني بقوله: لغة من النظير أو من النظر بالبصيرة.

واصطلاحاً: هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب.²

ويعرفها الشيخ محمد الأمين الشنقيطي بقوله: المناظرة في اللغة: المقابلة بين اثنين كل منهما ينظر إلى الآخر، أو كل منهما ينظر بمعنى يفكر، والفكر هو المؤدي إلى علم أو غلبة ظن.

وفي الاصطلاح: المحاورة في الكلام بين شخصين مختلفين يقصد كل واحد منهما تصحيح قوله وإبطال قول الآخر، مع رغبة كل منهما في ظهور الحق.³

تعريف المكابرة: هي المنازعة في المسألة العلمية، لا لإظهار الصواب بل لإلزام الخصم.⁴

وبناء على ذلك فإن

¹ - طاش كبرى زاده، مفتاح السعادة ، تج، علي دحروج ، مكتبة لبنان ناشرون، ط1 س 1998، ص377. "

² - الجرجاني، التعريفات، ص 184.

³ - محمد الأمين الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، ص 139.

⁴ - الجرجاني، التعريفات، ص 181.

"المنظرة يكون الغرض منها الوصول إلى الصواب في الموضوع الذي اختلفت أنظار المتناقشين فيه.

والجدل يكون الغرض منه إلزام الخصم والتغلب عليه في مقام الاستدلال،

والمكابرة لا يكون الغرض منها إلزام الخصم، ولا الوصول إلى الحق، بل اجتياز المجلس، والشهرة أو مطلق اللجاجة، أو غير ذلك من الأغراض التي لا تغني في الحق فتيلًا."

والجدير بالذكر فإن الجدل قد يطلق في اللغة ويراد منه المناظرة كقوله تعالى: وجادلهم بالتي هي أحسن " النحل/ 125 وقوله تعالى: " ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن " العنكبوت/46

وقد تطلق المناظرة ويراد منها الجدل أو المكابرة لغة وهذا ما نعر عليه في مصنفات علمائنا ويطلقون عليها المناظرة المذمومة في المقابل المناظرة المحمودة، وتارة يطلقون الجدل المذموم في مقابل الجدل الحمود مثلما جاء في قول الغزالي في رسالته " أيها الولد " : أيها الولد إني أنصحك بثمانية أشياء أقبلها ثلاثا يكون علمك خصما عليك يوم القيامة، تعمل منها أربعة، وتدع منها أربعة: أما اللواتي تدع، فأحدهما ألا تناظر أحدا في مسألة ما استطعت لأن فيها آفات كثيرة، فأثمها أكبر من نفعها، إذ هي منبع كل خلق ذميم كالرياء والحسد والكبر والحقد والعداوة والمباهاة وغيرها... الخ

والمقصود من كلام الغزالي أن المناظرة قد تجر إلى الجدل أو المكابرة.

وفي رأي الأستاذ أبو زهرة: "أن المناقشة الواحدة قد تشتمل على كل هذه الأنواع الثلاثة، قد يتدئ المناقشان متناظرين طالبين للحق، فينقدح في ذهن أحدهما رأي يثبت عليه، ويأخذ في جذب خصمه إليه، وإلزامه به، وحينئذ تنقلب المناظرة جدلا. وقد تدفعه اللجاجة إلى التعصب لرأيه، وتأخذه العزة بالإثم، تبدو له الحجج واضحة على نقيض رأيه، ويبذه خصمه بالدليل تلو الدليل، فلا يجير جوابا، ومع ذلك يستمر في لجأته، فينتقل الجدل إلى مكابرة.

وقد تشتمل المناقشة على جدل ومناظرة، كأكثر المحاورات السقراطية، كان سقراط يتدئ بمجادلة خصمه فيما يدعيه، حتى يفحمه، فيقتنع بجهله، ثم يناقشه حتى يأخذ بيده إلى الحق."

تعريف المراءوغة: وهي التهرب والانسحاب من مجلس المناظرة، ومتى وجد المناظر هذه المراءوغة من خصمه فمن الخير أن يقطع المناظرة، ويلزم خصمه بالهروب والانسحاب، وليحذر من أن يستدرجه إلى موضوع آخر، ثم موضوع آخر، فتتحول المناظرة إلى مكابرة.⁵

المصادرة: على المطلوب، هي التي تجعل النتيجة جزء القياس، أو تلزم النتيجة من جزء من القياس، كقولنا: الإنسان بشر، وكل بشر ضحاك، ينتج الإنسان ضحاك، فالكبرى والمطلوب شيء واحد، إذ البشر والإنسان مترادفان، وهو اتحاد المفهوم، فتكون الكبرى والنتيجة شيئاً واحداً⁶

المعاندة: هي المنازعة في المسألة العلمية، مع عدم العلم من كلامه وكلام صاحبه.⁷

الجواب :

الاستفسار: طلب بيان معنى لفظ ورد في كلام الخصم، أو طلب بيان المراد من جملة قالها (ويسمى السؤال الاستفساري).

الإلزام : عجز (السائل) المعارض. **الإفحام:** عجز (المعلل) صاحب التصديق.

المعلل: من يتدئ بالكلام، ويعبر عنه بالمجيب. **والسائل:** من يتكلم بعده ينتقده. وقد يعكس الأمر في أثناء الدفاع.

موضوع علم الجدل والمناظرة

وموضوع هذا العلم الأبحاث الكلية التي تندرج تحتها أبحاث جزئية، فالأبحاث الكلية هي القواعد العامة التي يتقيد بها النظار من المنع والاعتراضات والأجوبة من حيث كونها مقبولة أو مرفوضة فالأبحاث الكلية كالمناقضة والنقض والمعارضة والأبحاث الجزئية المندرجة تحت الكلية السابقة الذكر: كمعارضة دليل بعينه، وكنقض دليل خاص.

⁵ - ضوابط المعرفة للميداني ص 373.

⁶ - الجرجاني، التعريفات، ص 173.

⁷ - الجرجاني، التعريفات، ص 175.

"وهدف المناظرة هو في الأصل تعاون الفريقين المتناظرين على معرفة الحقيقة والتوصل إليها، بتبصير كل منهما صاحبه بالأماكن المظلمة عليه، والتي خفيت عنه حينما أخذ ينظر باحثاً عن الحقيقة، وذلك حينما لا يكون أحدهما واقفاً على الحقيقة المبينة وقوفاً قطعياً غير قابل للنقض."⁸

وفي هذه الحالة يلجأ المتناظران إلى أصول الاستدلال الصحيح للوصول إلى الحقيقة ، وذلك بالحوار الهادف بعيداً عن التعصب.

أول من ألف فيه وأهم المصنفات فيه:

كانت قواعد هذا الفن تتداول بين العلماء والنظار، يلتزمون بقواعد علم آداب البحث والمناظرة دون الحاجة إلى تدوينها، وأمام تعدد المذاهب الفقهية والكلامية، وانتشار الفرق الإسلامية، ودخول أهل الكتاب والديانات الشرقية في جدالات دينية، واتساع رقعة الإسلام، اتجهت همم العلماء إلى تدوين قواعد هذا العلم في مصنفات مستقلة، وتذكر كتب الجدل أن أول من صنف في هذا العلم وجعله علماً مستقلاً عن مباحث المنطق وأصول الفقه والكلام هو ركن الدين العميدي الحنفي (ت 615هـ) بكتابه "الإرشاد"، والحقيقة أن "كتاب الجدل" لأبي الوفاء علي بن عقيل الحنبلي (ت 513هـ) أقدم من كتاب "الارشاد"، وهو كتاب تناول فيه علم الجدل والمناظرة وقد طبع بعنوان: "كتاب الجدل (على طريقة الفقهاء)".⁹ وطريقته تتعلق بأصول الشريعة والتي أصبحت فيما بعد يطلق عليها طريقة البزدوي وأما طريقة العميدي فهي عامة لكل علم.

1 - آداب البحث للسمرقندي شمس الدين محمد بن أشرف الحسيني (ت 600هـ) وهي رسالة مختصرة قال عنها طاش كبرى زاده: "وهذه الرسالة أشهر كتب هذا الفن"

2 - رسالة الأداب لعضد الدين الايجي (ت 756) وصفه طاش كبرى زاده بأنه من الكتب المختصرة غاية الاختصار، وقال: "وقد بين قواعدها كلها في مقدار عشرة أسطر."

3 - الآداب الشريفة، للسيد الشريف الجرجاني (ت 816هـ)

⁸ - عبد الرحمن حبنكة الميداني، ضوابط المعرفة، ص 361.
⁹ - أبو الوفاء علي بن عقيل الحنبلي، كتاب الجدل (على طريقة الفقهاء) ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية، مصر، د ت

4 - رسالة الآداب لطاش كبرى زاده (968هـ) وقد طبعت تحت عنوان رسالة الآداب في علم الآداب البحث والمناظرة" تحقيق حاييف التّبهان.¹⁰

فائدته ونسبته الى غيره من العلوم:

هذا العلم أحد العلوم العقلية، فمباحثه تنتمي إلى علم المنطق، والفلسفة، وعلم الكلام، وأصول الفقه، وعلم المناهج، ونظرية المعرفة فعلاقته بهذه العلوم علاقة الفرع بالأصل سواء من قريب أو من بعيد.

يقول ابن خلدون في مقدمته: " وأما الجدل فهو معرفة آداب المناظرة، التي تجري بين أهل المذاهب الفقهية وغيرهم، فانه لما كان باب المناظرة في الرد والقبول متسعا، وكل واحد من المتناظرين في الاستدلال والجواب يرسل عنانه في الاحتجاج، ومنه ما يكون صوابا، ومنه ما يكون خطأ، فاحتاج الأئمة إلى أن يضعوا آدابا وأحكاما يقف المتناظران عند حدودها في الرد والقبول، وكيف يكون حال المستدل والمجيب، وحيث يسوغ له أن يكون مستدلا، وكيف يكون مخصوصا منقطعاً ومحل اعتراضه أو معارضته، وأين يجب عليه السكوت، لخصمه الكلام والاستدلال، ولذلك قيل فيه انه معرفة بالقواعد من الحدود والآداب في الاستدلال التي يتوصل بها إلى حفظ الرأي، أو هدمه، كان ذلك الرأي من الفقه أو غيره."¹¹ وتتمثل فائدته فيما يلي:

- معرفة طرق البحث والمناظرة مع الخصوم.
- إظهار الصواب، والعصمة من الخطأ في المحاجة
- الاستعانة على فهم أبحاث العلوم
- معرفة حال المستدل وحال المجيب، ومحل وجوب السكوت ومحل وجوب الكلام.
- رد شبه المبطلين وقمع الضال.¹²
- اكتساب ملكة الجدل والمناظرة بما يوظفه من علوم عقلية وشرعية.

¹⁰-مقدمة المحقق، رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، طاش كبرى زاده، ص 9
¹¹ - ابن خلدون، مقدمة العلامة ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 2004م، ص 439.
¹² - رسالة الآداب في علم آداب البحث والمناظرة، طاش كبرى زاده، ص 7.

حكم تعلمه ودليل مشروعيته:

قوله تعالى: (وجادلهم بالتي هي أحسن) النحل / 125

وقوله تعالى: ولا تجدلوا أهل الكتاب الا بالتي هي أحسن) العنكبوت/46

حكم دراسة هذا العلم الوجوب الكفائي لا يستغني عنه مجتهد أو من حمل نفسه في الدفاع عن العقيدة الصحيحة والشريعة السمحاء لأنه يلزمه معرفة طرق الرد والنقض على أصحاب الأهواء والبدع، من مختلف الملل والنحل ، وقد ينتقل حكمه إلى فرض عين على من وجب عليه تعلمه خاصة من كلف نفسه في رد الشبهات والأباطيل وما يدسه المتربصون ممن ينتسبون للإسلام تحت شعار العولمة والحداثة وما بعد الحداثة من مناهج غريبة حديثة لتأويل النصوص الدينية وتحريفها أو تفكيكها لتدنيس قدسياتها وفق خارطة وضعت مسبقا وأحكاما صدرت سلفا. وقد ينتقل حكمه إلى التحريم إذا كان غرض المناظر انتصارا للنفس وطمس الحقائق وتضليلا للناس.

وأقل مراتب حكمه الجواز باعتباره علما يحتاجه الإنسان كحاجته للعلوم العقلية وهو مطلب شرعي وعقلي لا يستغني عنه العلماء ولا طلبة العلم.

— أنواع الجدل:

يقسم الجدل إلى قسمين: جدل ممدوح وجدل مذموم أو مناظرة ممدوحة ومناظرة مذمومة.

أ) الجدل الممدوح: وهو ذلك الجدل الشريف في وسيلته والحمود في غايته، وهو الجدل الذي أمر الله به، وحث عليه في عديد من آياته، ومن الآيات التي استدلت بها على الجدل الحمود قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ فصلت / 33. قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ النحل / 125، قال ابن حزم معلقا على هذه الآية: «فكان تعالى قد أوجب الجدل في هذه الآية وعلم فيها تعالى جميع آداب الجدل كلها من الرفق والبيان، والتزام الحق، والرجوع إلى ما أوجبه الحجة

القاطعة»¹³، فقد بين الله سبحانه وتعالى أن الدعوة إلى الإسلام لا بد أن تكون بالحكمة والموعظة الحسنة، والمجادلة تكون بالرفق والإنصاف، وترك البذاءة والاستطالة.

ب) (ب) الجدل المذموم: هو الجدل الخالي من العلم والحكمة، المناصر للباطل، البعيد عن الرفق والأدب، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ الْحَج/3﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُنِيرٍ﴾ **الحج/8**، فبين تعالى في هذه الآيات أن الجدل المحرم هو ذلك النوع من الجدل الذي يهدف إلى نصرة الباطل ويبطل الحق بغير علم، فالواجب هو الذي يجادل متوليه في إظهار الحق¹⁴، ويذهب ابن حزم إلى بيان أن الجدل المذموم له وجهان بنص الآيات السابقة:

ت) أحدهما: من جادل بغير علم .

ث) الثاني: من جادل ناصرا للباطل بشغب وتمويه بعد ظهور الحق إليه .

أركان المناظرة:

الركن الأول: الموضوع الذي هو محل النزاع، ويدور حوله النقاش والمناظرة.

الركن الثاني: المتناظران اللذان يتحاوران حول موضوع المناظرة.

أحدهما مدّع (صاحب الدعوى) والثاني معترض عليه.

فان كان موضوع المناظرة تعريفا أو تقسيما، سمي صاحب التعريف أو التقسيم مانعا، وسمي المعترض عليه مستدلا.

وإذا كان موضوع المناظرة قضية منطقية كما هي عند المناطقة أو جملة خبرية كما هي جارية عند النحاة واللغويين، سمي الأول صاحب القضية أو التصديق معللا، وسمي الثاني المعترض عليه سائلا،

¹³ - ابن حزم ، الإحكام، ج1، ص 19، 20.

¹⁴ - الطاهر بن عريفة ، ابن حزم الظاهري وكتابه الفصل ، دار الحكمة ، طرابلس ، ط أولى 1996 ، ص 98.

ولا يهم إن كان المعترض السائل هو البادئ أم صاحب القضية المانع هو المتأخر. فهذه مصطلحات هذا الفن جارية بين النظائر.¹⁵

شروط المناظرة:

يشترط في المناظرة أربعة شروط وهي:

الشرط الأول: أن يكون المتناظران على معرفة بما يحتاج إليه من قوانين المناظرة وقواعدها، حول الموضوع الذي يريدان المناظرة فيه.

الشرط الثاني: أن يكون المتناظران على معرفة بالموضوع الذي يتنازعان فيه، حتى يتكلم كل منهما ضمن الوظيفة المأذون له بها في قواعد المناظرة وضوابطها، فإذا تكلم لم يجنب حبط عشواء، ولم يناقش في البدهيات بغير علم، وإذا أُلزم بالحق التزم به دون مكابرة.

الشرط الثالث: أن يكون الموضوع مما يجوز أن تجري فيه المناظرة ضمن قواعد هذا الفن وضوابطه. فلا مناظرة في البدهيات والمفردات الجلية.

الشرط الرابع: أن يجري المتناظران مناظرتهما على عرف واحد، فإذا كان كلام المعل صاحب الموضوع جارياً على طريقة الفقهاء مثلاً، فليس للسائل العارف بذلك أن يعترض عليه استناداً إلى عرف النحاة أو عرف الفلاسفة أو نحو ذلك، فمثلاً إذا كانت المسألة تدور حول العلة الفقهية فليس للسائل أن يعترض بالعلة النحوية أو العلة الطبيعية أو العلة الفلسفية، فلا بد أن يلتزم بعرف واحد أو فن واحد الذي هو محل النقاش.¹⁶

مراحل المناظرة: لا تكون مناظرة سليمة وتامة إلا إذا احترمت مراحلها الثلاث من طرف المتناظرين:

¹⁵- انظر ضوابط المعرفة للميداني ، ص 374 .

¹⁶- أنظر ضوابط المعرفة، عبد الرحمن حبنكة المياداني ، ص 375

المرحلة الأولى: تسمى مرحلة (المبادئ) حيث يتم فيها تعيين محل النزاع، وتحديد الاصطلاح حتى لا يخوض المتناظران في مسائل ليست محل النزاع، وفي مواضيع ليست محل النقاش.

المرحلة الثانية: وتسمى مرحلة (الأواسط) وفي هذه المرحلة تقدّم الدلائل التي يظهر فيها لزوم المطلوب، فهي مرحلة خوض النقاش والجدل، والمطلوب فيها إن يلتزم التريث والترتيب حتى لا يقع في الكلل والتعب ولا يصيبه ملل.

المرحلة الثالثة: وتسمى مرحلة (المقاطع)، وهي مرحلة حاسمة إذا انتهى البحث إليها انقطع، وهو ينقطع إذا انتهى إلى نتائج ضرورية تلزم التسليم بها ضرورة عقلية، أو انتهى إلى الظني الذي يسلم به الخصم.¹⁷

نتيجة المناظرة: عند انتهاء المناظرة فلا بد أن تنتهي بعجز أحد المتناظرين عن دفع دليل الآخر:

- إذا عجز المعلل عن رد اعتراض (السائل) ، كان المعلل (مفحما).
- إذا عجز (السائل) عن تصحيح اعتراضه كان (ملزما).
- انتهاء المناظرة:

آداب المتناظرين :

وضع علماء فن آداب البحث والمناظرة جملة من الآداب يلتزم بها المتناظران، للمحافظة على السير الحسن للمناظرة، وتحقيق الهدف المنشود منها وهو مناصرة الحق، مع اجتناب الشحناء والسخرية التي هي من شيم الضعفاء، واليك بعض هذه الآداب المذكورة في مصنفاتهم منها:

1 - أن يتجنب المناظر مجادلة من يخشاه من ذي هيبة حتى لا يؤثر ذلك عليه، كما لا ينظر إلى خصمه المناظر نظرة ازدراء واحتقار فينظر إليه على أنه ضعيف فيقلل من إمكاناته ، فقد يوجد في النهر مالا يوجد في البحر.

¹⁷- أنظر تفصيل ذلك في ضوابط المعرفة للميداني ، ص 376.

2 - ألا يظن خصمه أقوى منه بكثير فيتخاذل في إيراد حججه على الوجه المطلوب، كما يجب عليه تجنب القلق النفسي والاضطراب، أو أي انشغال يترتب عنه حالة من الذهول واضطراب الفكر وتقلب المزاج كأن يكون جائعا، أو حاقنا، ونحو ذلك.

3 - أن يتقابل المتناظران في المجلس، يبصر أحدهما الآخر، ويكونا متماثلين أو متقاربين علما ومقدارا، ويقصد كل واحد منهما المساهمة في إظهار الحق ولو على يد خصمه.

4 - ألا يكون المناظر متسرعا يقصد إسكات خصمه في زمن يسير، وأن يجتريز من الاختصار المخل في الكلام، أو إطالة الكلام دون فائدة ترجى.

5 - أن يتجنب كلّ منهما الهزء والسخرية وعوارضهما من التبسم والضحك والغمز والهمز واللمز، وأن يقوم المناظر بتحديد السؤال والجواب.

6 - أن يتجنب المناظر الألفاظ الغريبة والألفاظ المائلة التي تحمل عدة معانٍ من غير ترجيح، وأن لا يتعرض لكلام خصمه قبل أن يفهم مراده بل عليه أن يأتي بالكلام الملائم للموضوع، فلا يخرج عما له علاقة بالمناظرة ولا يدخل ما ليس منها.

7 - أن ينتظر كل واحد منهما صاحبه حتى يفرغ من كلامه، فلا يقطع عليه كلامه قبل إتمامه، ويتقبل النتيجة إذا كان الحق مع خصمه لأن الفائز من خضع للحق.¹⁸

8 - إذا كان المتناظران اثنين فلا ينطق بينهما ثالث بكلمة إلا أن يرى حيفا ظاهرا فيشهد به . وكذلك لا يقطع أحد المتناظرين كلام صاحبه حتى يتمه. و يتجنب الإطالة في الكلام الذي لا فائدة فيه ويستحسن الاختصار الذي لا يقصر على البيان الموعب.

9 - تنقطع المناظرة في المسألة إذا أجاب الخصم وسكت الآخر عن المعارضة. إذا رأى أحدهما أن حجته فاسدة فأراد تركها وأخذ غيرها فله الحق في ذلك ولا يقدر هذا في تصرفه، ولا يعد انقطاع في المسألة التي يناظر عنها

¹⁸- انظر كتاب الجدل لابن عقيل الحنبلي ، ص 2 ، ضوابط المعرفة للميداني ص 372 - 373.

10 تنقطع المناظرة إذا عجز عن إجابة خصمه لا لخوف مانع، والغلبة تكون على المجادل لا على قوله، فقد تصح براهنه لكنه عاجز على نصرته مذهبه، أما إذا كانت البراهين صحيحة فتكون الغلبة عليه وعلى قوله معا.

11 – التحذير من مكاملة من ليس مذهبه إلا المضادة والمخالفة أو الصياح والمغالبة، وينصح ابن حزم بكيفية التعامل مع هذا الصنف من الناس فيكون بالوعظ لصرفه عن ضلاله فإن لم يكن فبالزجر فإذا كان ممتنع الجانب محمي فتجنبه أفضل.

12 – تحسين استخدام الاستقراء وذلك بمعرفة شروط السير والتقسيم، وكيفية استعمال القسمة الطبيعية والقسمة المنطقية.¹⁹

13 – العدل والإنصاف: يوضح ابن حزم أن الله تعالى قد علمنا في كثير من الآيات وجوه الإنصاف الذي هو غاية العدل في المناظرة، وهو من أتى ببرهان ظاهر وجب الانصراف إلى قوله، يضع ابن حزم خلاصة وجيزة في أدب المناظرة بقوله: «واعلم أنه لا يقدر أحد على هذه الشروط إلا بخصلة واحدة وهي أن يروض نفسه على قلة المبالاة بمدح الناس له أو ذمهم إياه ولكن يجعل وكده طلب الحق لنفسه فقط».²⁰

أقسام القول وبيان ما تجري المناظرة فيه وما لا تجري فيه

القول هو الكلام ينقسم إلى قسمين: المفرد والمركب

أ) – المفرد: هو الذي يدل على معنى، ولا يدل جزؤه على جزء معناه. مثل: كتاب فحرف كاف لا تدل على معنى كتاب، وحرف ميم من محمد لا تدل على معناه بمفردها. والمفرد لا تجري فيه المناظرة أصلاً، وقد يجري فيه الاستفسار عن المراد منه إن كان غريباً.

¹⁹ – ابن حزم، التقريب، ص 190. 196، حموانقاري، منطق الكلام، ص 253.

²⁰ – المرجع نفسه، ص 197.

(ب) - المركب: هو الذي يدل جزؤه على جزء معناه. مثل: الطلبة مجتهدون . فلفظ الطلبة يدل على جزء من معنى الجملة ، ولفظ " مجتهدون " يدل هو الآخر على معنى من هذه الجملة المركبة

أقسام اللفظ المركب: وهو على ضربين: الأول الناقص، والثاني التام.

المركب الناقص: وهو الذي لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه.

المركب التام: وهو الذي يفيد معنى يحسن السكوت عليه

المركب الناقص: فان كان مركبا تقيديا تجري فيه المناظرة باعتبار ما يتضمنه من ادعاء كونه قيذا للموضوع أو قيذا للمحمول أو قيذا للنسبة الحكمية، والمركب التقيدي كالحیوان الناطق. و إن لم يكن قيذا للقضية لم تجر المناظرة فيه.

وكذلك كل مركب ناقص: قد تجري المناظرة فيه باعتبار ما يتضمنه من دعاوى خبرية.

التعريفات : تجري المناظرة فيها باعتبارها تتضمن دعاوى خبرية تفيد أن هذا التعريف مساو للمعرّف، جامع مانع، كتعريفك للإنسان بأنه حيوان ناطق، فكأنك أردت القول بأن هذا التعريف يتضمن عدة دعاوى منها:

أن هذا التعريف حد لا رسم.

أن التعريف بالحد يكون مؤلفا من الذاتيات لا العرضيات

أن التعريف جامع لا يخرج عنه فرد من أفراد المعرف ومانع لا يدخل فيه مما ليس من المعرف.

- أنه غير مستلزم لشيء من المحالات²¹

التقسيمات: تجري المناظرة فيها باعتبارها تتضمن دعاوى خبرية تفيد أن هذه الأقسام مندرجة فعلا تحت المقسم، وأنها حاصرة لكل أقسامه. مثاله إذا قلت: الجسم إما متحرك أو ساكن. فهذا التقسيم يتضمن عدة دعاوى منها:

²¹- آداب البحث والمناظرة لمحمد محي الدين عبد الحميد ص 636. واداب البحث والمناظرة للشنقيطي ص 143.

- أن هذا التقسيم حاصر لجميع أنواع المقسم، بمعنى أنه لا يوجد جسم خال من الحركة أو السكون ، أو متصف بهما معا في وقت واحد.
 - أن الأقسام المذكورة كل واحد منها أخص مطلقا من المقسم، ولو لم يكن أخص منه ما صح انقسامه إليه وإلى غيره.
 - أن كل واحد من تلك الأقسام مباين للآخر، فلا مساواة بين اثنين منهما.
 - أنه لا يدخل في التقسيم شيء مما ليس من أنواع المقسم.
- جريان المناظرة في التقسيمات باعتبار هذه المركبات الخبرية التي تضمنها التقسيم.²²

العبارات: وهي كل ما يصدر من المتكلم من أقوال أو تعريفات أو تقسيمات أو أخبار أو غيرها فلا بد أن تجري المناظرة فيها على أساس صحتها اللفظية والنحوية والصرفية وغيرها.

النصوص المنقولة سواء كانت خبرية أو إنشائية مفردة أو مركبة تتضمن ادعاء بصحة النقل من قائلها، فلا بد من إثبات صحة النقل، وإذا ناظر على صحة المضمون فلا بد من إثبات دعوى صحة المضمون، ولهذا جرت مقولة العلماء في هذا الفن " إن كنت ناقلًا فالصحة، أو مدعيًا فالدليل "

23 .

الفصل الثاني: مباحثه

أولا: التقسيم وأنواعه:

مكونات القسمة: الموضوع الذي تعلق به القسمة أو الشيء المنقسم يسمى مقسما، ومورد القسمة. أما الأجزاء التي انقسم إليها فتسمى أقساما، وكل قسم منها بالنسبة إلى الآخر تسمى قسيما له، إذن المقسم ينقسم إلى أقسام تسمى كل واحد منها قسيم.

²²اداب البحث والمناظرة للشنقيطي، ص 144.-
²³- أنظر ضوابط المعرفة للميداني، ص 379.

والأجزاء الداخلة في المقسم ولم تذكر في الأقسام تسمى واسطة.²⁴

1- معنى التقسيم:

لغة: جعل الشيء أقساما أي أجزاء.

اصطلاحا: القسمة في اصطلاح العلماء تنقسم إلى نوعين:

- تقسيم الكل إلى أجزائه

- تقسيم الكلي إلى جزئياته.

تعريف الجزء: هو ما نركب منه ومن غيره كل مثل أجزاء البيت تتركب منها كل البيت

ويقابل الجزء الكل: وهو ما تتركب من أجزاء البيت تتركب من أجزاء

تعريف الجزئي: ما يمتنع صدقه على كثيرين كزيد

ويقابل الجزئي الكلي: وهو ما يصدق على كثيرين كالحیوان. أو هو الذي لا يمنع تصوره من

وقوع الشركة فيه مثل الإنسان فالعقل يتصور جميع أفراد الإنسان داخل معنى الإنسان.:

أنواع التقسيم:

تقسيم الكل إلى أجزائه: وهي القسمة بوجه عام حيث يقسم الكل إلى أجزائه التي يتركب منها،

كقولك الشجرة تقسم إلى جذع وأغصان وأوراق وثمار، ويقسم البيت إلى سقف وجدران

وأبواب ونوافذ، وهكذا بقية الأشياء التي تقبل القسمة إلى أجزاء.

شروطه: ويشترط لصحة تقسيم الكل إلى أجزائه شرطان:

الشرط الأول: أن يكون التقسيم حاصرا أي جامعا مانعا، أي جامعا لكل أجزاء المقسم فلا يهمل

أي جزء أو يسقطه، ومانعا من دخول أي جزء ليس هو من أجزاء المقسم.

²⁴- الشنقيطي مناهج البحث ص 146.

الشرط الثاني: أن يكون كل جزء مباينا لما عداه من أجزاء المقسم، ومباين للمقسم نفسه، لأن الكل مباين لأي جزء من أجزائه، فلا يقال على الجذع وحده، أو على الغصن وحده، أو على الأوراق وحدها شجرة، لأن الشجرة مباينة ومخالفة لأجزائها فهي ليست الجذع وحده، ولا الغصن وحده، ولا الورق وحده.

فمتى توفر هذان الشرطان صح تقسيم الكل إلى أجزائه، ولا يصح توجيه الاعتراض عليه بالفساد في القسمة.²⁵

تقسيم الكلي إلى جزئياته: وهي قسمة منطقية وهي تقسيم كلي بحسب ما صدقه إلى أصناف أو أفراد تدرج تحته.

ويعرف كذلك: وهو ضم قيود متباينة أو متخالفة إلى المقسم، لتحصيل أقسام متباينة أو متخالفة بعدد تلك القيود. كتقسيم النحوي الكلمة إلى حرف وفعل واسم.

الكلمة إذا لم تدل على معنى في نفسها فهي حرف.

الكلمة إن دلت على معنى في نفسها وكان الزمن جزء من معناها فهي الفعل، وإن لم يكن الزمن جزء من معناها فهي الاسم. والنتيجة الكلمة كلي تنقسم إلى حرف وفعل واسم.

وكتقسيم المنطقي للجسم إما نام أو غير نام ، فالجسم غير النامي كالجماذ، والجسم النامي فإن كان غير متحرك فهو نبات وإن كان متحركا فهو حيوان. والنتيجة الجسم كلي ينقسم إلى جماد ونبات وحيوان.

شروطه:

الشرط الأول: أن يكون حاصرا أي أن يكون جامعا لكل الأقسام التي ينقسم إليها الكلي ، وأن يكون مانعا من دخول ما ليس من الأقسام.

²⁵- أنظر ضوابط المعرفة للميداني، ص 395.

الشرط الثاني: أن يكون كل قسم أخص مطلقا من المقسم، أي لا يكون مساويا له، ولا أعم مطلقا منه، ولا مباينا له، ولا أعم من وجه وأخص من وجه. (تحتاج إلى التبسيط والتفصيل)

الشرط الثالث: أن يكون كل قسم مباينا لما عداه من الأقسام، أي: ليس بينه وبين بعض الأقسام الأخرى مساواة، ولا عموم أو خصوص مطلق، ولا عموم وخصوص من وجه.

فإذا توفرت هذه الشروط الثلاث كان تقسيم الكلّي إلى جزئياته تقسيما صحيحا، ولا يصح الاعتراض عليه بالفساد.²⁶

الفرق بين تقسيم الكل إلى أجزائه وتقسيم الكلّي إلى جزئياته

الفرق بين النوعين في التقسيم يتمثل في صورتين:

أحدهما: أنه لا يجوز لك في تقسيم الكل إلى أجزائه أن تدخل بين الأقسام حرف الانفصال وهو "إما" - ولا حرف آخر يدل ما يدل عليه، بينما يجوز ذلك في تقسيم الكلّي إلى جزئياته.

كأن تقول: الخط إما مستقيم وإما منحن وإما منكسر، وتقول: الكلمة إما اسم وإما فعل وإما حرف، وتقول: الإدراك إما علم وإما ظن وإما شك وإما وهم. وتقول: الوجود: إما ممكن الوجود وإما واجب الوجود. ونحو ذلك.

ولا يجوز لك أن تقول: الشجرة إما جذع وإما غصن وإما أوراق، ولا أن تقول: الدار إما سقف وإما جدار وإما أبواب وإما نوافذ. بل يجب أن تجمع بين الأقسام كلها وتعطف عليها بواو العطف فتقول: الشجرة جذع وغصن وأوراق، الدار سقف وجدار وأبواب ونوافذ وهلم جرا.

الثاني: أنه يجوز لك أن تخبر بالمقسم عن كل قسم بمفرده في تقسيم الكلّي إلى جزئياته فتقول: الاسم كلمة، والفعل كلمة، والحرف كلمة، وتقول: الممكن موجود، والواجب موجود، وتقول: العلم إدراك، والظن إدراك، والشك إدراك، والوهم إدراك. وهلمّ جرا.

²⁶- أنظر الميداني، ضوابط المعرفة ن ص 396.

ولا يجوز لك في تقسيم الكل إلى أجزائه إلا أن تجمع الأجزاء كلها وتربطها بواو العطف ثم تخبر بالمقسم عنها كلها.

ولا يجوز لك أن تقول: الجذع شجرة، ولا أن تقول: السقف دار، ولكن يجب عليك أن تقول: الجذع والغصن والأوراق شجرة، وتقول: السقف والجدار والأبواب دار، وهلمّ جرا.²⁷

أنواع تقسيم الكلي إلى جزئياته:

قرر علماء هذا الفن أن التقسيم الكلي إلى جزئياته ينقسم إلى تقسيمات متعددة باعتبارات مختلفة حسب كل تقسيم، فيقسم بالنظر إلى اعتبار تباين الأقسام وتخالفها إلى حقيقي واعتباري، كما يقسم بالنظر إلى حصر المقسم فيما يذكر من الأقسام إلى عقلي واستقرائي.

1 - التقسيم الحقيقي والتقسيم الاعتباري:

أ - التقسيم الحقيقي: هو ما كانت الأقسام فيه متباينة : عقلا وخارجا.

" وإيضاحه أن يكون العقل حدّ لكل قسم من تلك الأقسام حقيقة تباين حقيقة ما سواه، وبها يتميز عن غيره من الأقسام، ولا يكون في الخارج شيء واحد من تلك الأقسام يمكن أن تتحقق فيه الحقائق المتباينة، ولو باعتبارات مختلفة، كتقسيم العدد إلى زوج وفرد، والجسم إلى متحرك وساكن، فإن الزوج يباين الفرد مفهوما وما صدقا، والسكون يباين الحركة مفهوما وما صدقا، فتقسيم العدد إلى فرد وزوج، والجسم إلى متحرك وساكن، ونحو ذلك هو المسمى بالتقسيم الحقيقي".²⁸

فقد حكم العقل أن العدد يقسم إلى فرد و زوج فهما متباينان يتميز أحدهما عن الآخر، ولا يمكن أن يوجد في الخارج عدد ثالث يسمى فرد زوج. وهذا هو التقسيم الحقيقي في العقل وفي الخارج.

²⁷- أنظر آداب البحث والمناظرة لمحمد محي الدين عبد الحميد ، ص 639 – 640.
²⁸- الشنقيطي ، آداب البحث والمناظرة، ص 147.

وكذلك حكم العقل على أن السكون يباين الحركة ولا يمكن أن يوجد في الخارج جسم ساكن متحركاً أو يوجد جسم لا ساكن ولا متحرك.

ب - التقسيم الاعتباري: فهو ما كانت الأقسام فيه مختلفة في العقل وحده دون الخارج، فمن الممكن أن يوجد في الخارج شيء واحد تتحقق فيه حقائق الأقسام المختلفة في العقل باعتبارات مختلفة.

فقد يحكم العقل في تقسيمه للكلية بأنه متباين في أقسامه بينما نجده في الخارج غير متباين في أحد أقسامه لعدة اعتبارات.

مثال ذلك: أن المناطق أطلقوا مصطلح الكليات الخمس على الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام، وذهبوا في تعريفهم إلى أن مفهوم كل كلية يختلف عن مفهوم الأخرى. ومثاله فلو قسمت الحيوان فقلت إما جنس وإما نوع، فهو جنس باعتبار إلى ما تحته من الأفراد: الإنسان والحيوانات، الطيور. وهو نوع بإضافته إلى ما فوقه كالنامي، لأن النامي جنس وتحت أنواع وهي الحيوان والنبات فهو نام. وإذا نظرنا إلى النامي فهو جنس بالنسبة إلى ما تحته من الحيوان والنبات، وهو نوع بالنسبة إلى ما فوقه من الجسم الذي هو جنس إلى ما تحته من نام وغير نام من الحجر.

فهذا التقسيم يسمى تقسيماً اعتبارياً لأننا قسمنا الحيوان إلى جنس ونوع باعتبارين مختلفين، ورغم أن الجنس والنوع مختلفان في المفهوم (في العقل) لأن مفهوم الجنس مختلف عن مفهوم النوع، لكن في المثال المذكور وجدناهما متحدان في الخارج (في الماصدق)، فالجنس والنوع كلاهما يصدق على الحيوان، فهو جنس بإضافة إلى ما تحته ونوع بإضافة إلى ما فوقه، فتغاير المفهوم بالاعتبارين (في الذهن)، والماصدق واحد (الحيوان).²⁹

معنى التباين والاختلاف:

²⁹- أنظر الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، ص 148

- إذا كانت الأقسام مختلفة في العقل والخارج جميعاً سميت هذه الأقسام متباينة، وصح أن تقول: إن كل قسم من أقسام المقسّم مباين للآخر. وبلغه أهل هذا الفن التباين هو المخالفة في المفهوم والمصدق معا (يعني في الذهن وفي الخارج).

- وإذا كانت الأقسام مختلفة في العقل دون الخارج سميت متخالفة. وبلغه علماء هذا الفن التخالف هو المخالفة في المفهوم دون المصدق. (في الذهن دون الخارج)

التقسيم العقلي والتقسيم الاستقرائي: ينقسم التقسيم بالنظر إلى طريق حصر المقسّم إلى قسمين: عقلي واستقرائي. ومعنى ذلك أنه ليس هناك طريق ثالث يمكن فيه حصر كل الاحتمالات التي يحتملها التقسيم إلا ما حصره العقل أو ما نتج عن طريق الاستقراء فما كان طريقه العقل فهو تقسيم عقلي وما كان طريقه الاستقراء فهو تقسيم استقرائي.

التقسيم العقلي: هو ما يجزم العقل فيه بانحصار المقسّم في أقسامه بمجرد النظر في القسمة كقولنا: "العدد إما زوج زاما لا وهو الفرد". وكقولنا: "المعلوم إما موجود أو لا وهو المعدوم"، وكقولنا: "الممكن إما جوهر أو لا وهو عرض". ونحو ذلك.

وتفصيل ذلك: أن التقسيم العقلي يكون على صيغة التردد بين الإثبات والنفي مثل: العدد إما متساويان أو أحدهما أكبر أو أصغر من الآخر.³⁰

التقسيم الاستقرائي: هو ما كان حصر المقسّم في أقسامه فيه بطريق الاستقراء، وهو ما يجوز العقل فيه وجود قسم آخر غير الأقسام المذكورة، لكن صاحب التقسيم استقرأ الأقسام الموجودة فعلا، وبعد التتبع والبحث والاستقصاء قضى بعدم وجود قسم آخر في الخارج غير ما ذكر.

مثال ذلك: كتقسيمهم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف وظن العقل أنه يمكن وجود قسم آخر لكنه بعد استقراء كلام العرب قضى بتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.

³⁰- أنظر الميداني، ضوابط المعرفة، ص 400.

وكذلك قسم النحاة الخبر إلى مفرد وجملة وشبه جملة بعد استقراء كلام العرب وتتبع عباراتهم
قضوا بأنه لا يوجد قسم آخر خارج عن هذه الأقسام.

وكذلك تقسيمهم العنصر إلى ماء وتراب وهواء ونار، وقضوا بعد بحث واستقراء أنه لا يوجد
في الطبيعة غير هذه الأقسام الأربعة، مع أن العقل يجوز وجود غيرها من الأقسام.³¹

1 - تسمية طرفي المناظرة في التقسيم:

جرت عادة علماء هذا الفن أن الذي يعترض على التقسيم وينقضه بأحد وجوه النقض الآتية
يسمى **مستدلاً**، وأن صاحب التقسيم أو الذي يدافع عن مذهبه في التقسيم ويبين بطلان ما
أعترض على تقسيمه يسمى **مانعاً**.

وقد تبدو أن هذه التسمية معكوسة، وأنه كان ينبغي أن تكون تسمية المدافع عن مذهبه **مستدلاً**،
وتسمية المعارض بأحد وجوه النقض يسمى **مانعاً**.

لكنك لو تدبرت هذه المسألة من وجهة نظرهم، وعرفت الغرض الذي قصدوا إليه، أدركت أن
التسمية التي أطلقوها على طرفي المناظرة في التقسيم صحيحة لا اعتراض عليها، ومستقيمة لا
اعوجاج فيها، وتوضيح ذلك أنهم أرادوا أن يشيروا بهذه التسمية إلى أمرين: "أولهما: أن الذي
ينقض التقسيم لا يجوز له أن ينقضه الا مع ذكر الدليل على صحة ما ذكره من أوجه النقض.

والثاني: أن جواب صاحب التقسيم يكفي أن يكون بالمنع لإحدى مقدمات دليل المعارض: سواء
أذكر مع منعه سنداً أو لم يذكر".³²

2 - الاعتراضات التي تجري على التقسيم والأجوبة عنها:

³¹- انظر الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، ص 152.

³²- محمد محي الدين عبد الحميد، آداب البحث والمناظرة، ص 646.

الاعتراضات التي تجري على التقسيم بسبب اختلال أحد الشروط المتعلقة بالتقسيم الكل إلى أجزاء، والتي سبق ذكرها وهي شرطان، وبالنسبة للتقسيم الكلي إلى جزئياته اشترط لصحته ثلاثة شروط.

وتوضيح ذلك فإن تقسيم الكل إلى أجزائه يشترط فيه شرطان: أولاً: أن يكون جامعاً مانعاً. ثانياً: أن يكون كل قسم من أقسامه مابينا لما عداه منها، فإذا وقع خلل في شرط من شروطه صح الاعتراض عليه .

أولاً: اعتراضات المستدل على صاحب التقسيم:

كأن يكون التقسيم غير حاصر أي غير جامع ولا مانع، أو يكون بعض أقسامه غير مابين لبعض أو غير مابين للمقسم فللمستدل أن يعترض على التقسيم .

أمثلة على ذلك:

- تقسيم غير جامع: كأن تقول في تقسيمك: هذا الكرسي جلد ومسامير فهو غير جامع لأنك لم تذكر الجزء المتعلق بالخشب.
- تقسيم غير مانع: كأن تقول في تقسيمك: الكرسي: المتحيز والمسامير، تعني بالمتحيز الجزء الخشبي ومسامير، وهذا اللفظ المتحيز يصدق على الخشب كما يصدق على غيره من الأجسام المتحيزة كالحجر، والحديد، والزجاج، والسيارة فكلها متحيزة ، فهو غير مانع من دخول غيره.
- تقسيم بعض أقسام غير مابين لبعضها: كأن تقول في تقسيمك: كأنك تقول هذا الكرسي مركب من خشب وألواح ومسامير وصفائح حديد) لأن قطع الحديد لا تباين المسامير لأنها كل واحد منهما حديد وان اختلفت أشكالها فحقيقتها واحدة.

- تقسيم بعض أقسامه غير مباين للمقسّم: كأن تقول في تقسيمك: الكرسي مسامير وشيء
يجلس عليه) تعني الجزء الخشبي، لجواز حمل المعنى على الكرسي شيء يجلس عليه.³³

ثانيا: الأجوبة التي يدفع بها (المانع) صاحب التقسيم:

الأجوبة التي يدفع بها المانع اعتراضات المستدل على التقسيم يطلق عليها تحرير المراد وهي أربعة
أوجه:

- تحرير المراد من المقسّم
- تحرير المراد من الأقسام
- تحرير المراد من التقسيم
- تحرير المراد من المذهب العلمي الذي بنى عليه التقسيم.

الأول: وتسمى تحرير المراد من المقسّم، وبيانه أن يوضح صاحب التقسيم المراد الذي قصده في
تقسيمه بما يدفع عنه الاعتراض، وحتى لا يلتبس الأمر على المستدل فيظن أن التقسيم عقلي فيوجه
اعتراضه بينما هو في مراد صاحب التقسيم (المانع) هو من نوع التقسيم الاستقرائي عندئذ يضطر
صاحب التقسيم وهو المانع إلى تحرير مراده من التقسيم.

مثال: يقول صاحب التقسيم (المانع): الكلمة إما اسم أو فعل.

فيعترض المستدل على هذا التقسيم فيقول: إن هذا التقسيم استقرائي غير حاصر لأقسام الكلمة
فهو لم يذكر الحرف وبالتالي فهو تقسيم فاسد لأنه غير جامع.

ويجيب صاحب التقسيم (المانع) على اعتراضات (المستدل) بتحرير مراده فيقول قصدت بهذا
التقسيم للكلمة على الأقسام الدالة على المعنى في نفسها وهي الاسم والفعل أما الحرف فلا يدل
على معنى في نفسه بل في غيره، وأن ترى أن المانع قد ردّ الاعتراض بتحرير مراده في المقسم.

الثاني: تحرير المراد من الأقسام:

³³- الشنقيطي، آداب البحث والمناظرة، ص 161.

1- مثاله أن يقول صاحب التقسيم: الإنسان إما ذكر وإما أنثى. ونظرا لكونه أورد التقسيم بصيغة التقسيم العقلي أوهم أنه التزم القسمة العقلية.

فيعرض المستدل على هذا التقسيم بأنه استقراء غير جامع للأقسام كلها الموجودة في الخارج، لأنه لم يذكر الخنثى المشكل، وهو قسم من أقسام الإنسان لا يمكن تجاهله.

فيجيب صاحب التقسيم بتحرير المراد من الأقسام: أمتع كونه غير جامع لأنني ذكرت الأقسام المشهورة غالبا في تقسيم الإنسان، ولم أورد الأقسام النادرة والشاذة، فلا اعتراض على تقسمي فهو جامع على ما أوضحت من مرادي بالأقسام.

2 - إذا أورد صاحب التقسيم أقسام الحكم التكليفي فقال: هي إما واجب وإما جائز وإما حرام .

فاعترض المستدل بأن هذا التقسيم غير حاصر، للعدم ذكر المستحب والمكروه وهما من أحكام التكليف.

فأجاب (المانع) بتحرير المراد من الأقسام فقال: لم أورد بالجائز ما هو مستوي الطرفين فقط، أي ما يستوي فعله وتركه، بل أردت ما يشمل مستوي الطرفين وهو المباح، وجائز مع الكراهة، وجائز مع الاستحباب.

الثالث: تحرير المراد من المقسم: قد يقع الإشكال بين المتناظرين حول المراد من المقسم، فيعرض المستدل على التقسيم وفق فهمه لمراد من المقسم.

مثاله: أورد الفقيه أن الصلاة المفروضة هي خمس صلوات في اليوم واللييلة.

فاعترض المستدل بأن هذا التقسيم غير جامع لأنه لم يذكر صلاة الجنابة وهي صلاة مفروضة.

فأجاب المانع بتحرير مراده من المقسم: إنما أردت صلاة المفروضة فرضا عينيا لا فرضا كفائيا. وبالتالي أمتع أن يكون اعتراضك مؤسسا.

الرابع: تحرير المراد من المذهب العلمي الذي بنى عليه التقسيم:

مثاله أن يقول صاحب التقسيم: المعلوم إما موجود وإمامعدوم .

فاعترض المستدل بأن هذا التقسيم عقلي غير جامع لأن المتكلمون أثبتوا الحال وهي قسم من أقسام المعلوم، لاهي موجودة ولا هي معدومة، وبناء على ذلك فتقسيمك فاسد.

فيجيب صاحب التقسيم بتحرير المراد من مذهبه العلمي بقوله: أمتنع أن يكون تقسيمي غير جامع، لأنني بينت استحالة وجود حال لا توصف بالوجود ولا بالعدم لاستحالة جمع النقيضين، والعقل يمتنع ذلك فهي مجرد خيال في ذهن بعض المتكلمين.³⁴

ترتيب المناظرة في التقسيم

وقبل أن يعترض المستدل على التقسيم ينبغي أن يتأكد من خطوات التالية:

أولاً: أن ينظر إلى صاحب التقسيم هل هو ناقل عن غيره أم هو من عنده، فإن ثبت أنه ناقل عن غيره فهو مطالب بصحة نقله عن المصدر الذي نقل عنه، سواء كان المصدر كتاب أو سماع أو مقابلة

وان كان التقسيم من عنده أو من اجتهاده، أو تبني بصحة ما نقله عن غيره فإن الاعتراض عليه يكون وفق ضوابطه.

ثانياً: ينظر في كلام صاحب التقسيم إن كان فيه لفظ غامض أو عبارة غير واضحة فللسائل أن يطلب الاستفسار والتوضيح، وعلى المانع أن يوضح مراده ويبين كلامه.

- إن كان كلام صاحب التقسيم واضحاً لا غموض فيه فللسائل أن يعترض على التقسيم وفق الشروط التي أوضحناها سابقاً المتعلقة بتقسيم الكل إلى أجزاء، وتقسيم الكلي إلى

جزئياته، وينظر في التقسيم والمقسم والأقسام كما هو مقرر في الأجوبة عن الاعتراضات الموجهة إلى التقسيم.

- يجب على صاحب التقسيم أن يجيب عن الاعتراضات بأن يعلن موافقته على الاعتراض ويعدل إلى تقسيم آخر أو يستدرك بتصحيح تقسيمه.
- إذا أراد صاحب التقسيم منع الاعتراض فعليه أن يحرر مراده من التقسيم أو المقسم أو الأقسام أو مذهبه العلمي في التقسيم.
- ليس بالضرورة أن يكون المستدل محققا باعتراضاته فتكون مجرد دعاوي ظنية غير مسلم بها، ولصاحب التقسيم ردها ومنعها، وهنا تتحول المناظرة إلى مناظرة في التصديقات حول ما اعترض به المستدل من دعاوي جديدة.³⁵

ثانياً: التعريف وأنواعه

1 - معنى التعريف:

اصطلاحاً: عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر.

أنواع التعريف

هناك طرق كثيرة لمعرفة المعرف، والكتب الحديثة تقدم لنا ما يقارب عشرة أنواع التعريف، ومهما يكن من تنوعها فيمكن اقتصارها على نوعين على أساس الموضوع، فاذا تعلق التعريف بالألفاظ والأسماء فهو التعريف اللفظي أو الاسمي أو القاموسي، وإذا تعلق بماهية الشيء فهو التعريف المنطقي.

³⁵ - انظر

التعريف الحقيقي: هو أن يكون حقيقة ما وضع اللفظ بإزائه من حيث هي فيعرف بغيرها.

التعريف الحقيقي: وهو التعريف بالحدّ أو بالرسم لماهية لها أفراد موجودة في الخارج، كتعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق، أو حيوان ضاحك ، أو بأنه الناطق، أو الضاحك.

وهذا التعريف الحقيقي هو ما يطلق عليه بالتعريف المنطقي وهو نوعان: تعريف بالحد وتعريف بالرسم

التعريف الاسمي: وهو التعريف لماهية متخيلة في الذهن، ولا يعلم لها أفراد موجودة في الخارج، سواء كان لها وجود في الواقع أو لا، كتعريف العنقاء بأنه طائر طويل العنق يصطاد الصبيان وصغار البقر.

التعريف اللفظي أو القاموسي: التعريف اللفظي: وهو تعريف اللفظ بلفظ آخر مرادف له أوضح منه عند السامع، كتعريف الغضنفر بأنه الأسد، وتعريف أم عريط بأنها العقرب

أوهو أن يكون اللفظ واضح الدلالة على معنى فيفصل بلفظ أوضح، دلالة على ذلك المعنى، كقولك: الغضنفر الأسد.

التعريف بالإشارة: ويكون بالإشارة إلى الشيء موضوع التعريف : كأن تسأل عن ماهية الكتاب فتشير إليه.

لتعريف التبيهّي: وهذا ليس تعريفا حقيقيا يراد به إفادة تصور غير حاصل، إنما المراد تعيين ما وضع له لفظ (الغضنفر) من بين سائر المعاني.

التعريف بالمثال: ويكون بذكر أفراد الشيء المراد تعريفه، كتعريفنا للمعدن بأنه مثل الذهب والفضة..³⁶

³⁶ التعريفات للجرجاني ص 55 أنظر كتب المنطق، مدخل الى علم المنطق، مهدي فضل الله ص 74، دروس المنطق السوري لمحمود يعقوبي، ص 49

التعريف المنطقي:

وينقسم الى التعريف بالحد والتعريف بالرسم

2- تعريف الحد: Ladefinition Analytique

لغة : الحد هو الفصل بين الشيئين لثلا يختلط أحدهما بالآخر، ولثلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدود، وفصل ما بين كل شيئين حد بينهما.³⁷ وهو نوعان حد تام وحد ناقص.

وبناء على ما سبق ذكره « يسمى الحد بهذا الاسم لأنه يمثل أحد نهايتي القضية أو أحد طرفيها، وبعبارة أخرى يمثل الحد الذي تقف عنده القضية إما من بدايتها أو من نهايتها، وهذا ما يعنيه أيضا في اللغات الأخرى لفظ في اللغة الإنجليزية أو ما يناظره في اللغات الأخرى وهو مأخوذ من اللفظ اللاتيني الذي يعني الحد الذي يقف عنده شيء ما، فالحد إذن سمي حدا لأنه يأتي في نهاية قضية منطقية، إما النهاية من طرف الموضوع أو النهاية من طرف المحمول».³⁸

أنواع التعريف بالحد : وهو نوعان : التعريف بالحد التام والتعريف بالحد الناقص

التعريف بالحد التام:

اصطلاحا: ويعرفه أرسطو بقوله: «القول الدال على ماهية الشيء»³⁹، وفي موضع آخر يقول أرسطو: «إن كان التحديد هو القول الدال على ماهية الأمر، وكانت الأشياء التي تحمل في الحد ينبغي أن تحمل وحدها على الأمر من طريق ما هو، وكانت الأجناس والفصول هي التي تحمل من طريق ما هو، فظاهر أن إنسانا إن أخذ هذه فقط التي تحمل على الأمر من طريق ما هو فإن القول — الذي تكون هذه فيه —

³⁷ - ابن منظور ، لسان العرب، المجلد 2، ص 537.

³⁸ - محمد مهرا ن ، مدخل إلى المنطق الصوري ، ص 62.

³⁹ - أرسطو، النص الكامل لمنطق أرسطو ، ج2 ص 642.

حد لا محالة، إذ كان ليس يمكن أن يكون حد الأمر غير هذا».⁴⁰ كما يرى أرسطو أن الحد مأخوذ من جنس و فصول.

ولا تختلف نظرة المشائين العرب عن أرسطو في تعريفها للحد فقد عرّفه الفارابي بقوله: «والحد يعرف من الشيء أمرين : أحدهما : أنه يعرف ذات الشيء وجوهره، والثاني : أنه يعرف ما يتميز به عن كل ما سواه»⁴¹، فالتعريف بالحد لا بد أن يشتمل على الصفات الذاتية للمعرف حتى يتميز عن غيره فيكون بالضرورة مركبا من جنسه وفصله.

أما ابن سينا فالحد عنده « قول دال على ماهية الشيء »⁴²، والدال على ماهية الشيء لا بد أن يكون مشتملا على جميع مقوماته « ويكون لا محالة مركبا من جنسه وفصله ، لأن مقوماته المشتركة هي جنسه، والمقوم الخاص فصله» ويجعل الغرض منه « ليس هو التمييز كيف اتفق، ولا أيضا أن يكون من الذاتيات من غير زيادة اعتبار آخر، بل أن يتصور به المعنى كما هو»⁴³، ومعنى ذلك أن ابن سينا يرى أن اكتفاء الحد بالتمييز وذكر الذاتيات لا يحقق النتيجة المرجوة، بل لا بد أن يتصور المعنى كما هو، وهذا رد على الفقهاء والأصوليين الذين يرون أن الكليات ما هي إلا اصطلاحات تواضع عليها أهل الاصطلاح فهي أسماء لا وجود لها في العالم الخارجي والحد عندهم ما هو إلا شرح للاسم فقط.

وبهذا الصدد يقول نصر الدين الطوسي: «الظاهريون يرون أن الغرض من التحديد هو التمييز فحسب، ولذلك يجعلون كل قول يطرد وينعكس على الشيء، حدا له، ثم إن تنبه بعضهم للذاتيات والعرضيات جعل المميز الذاتي كيفما كان حدا»⁴⁴، ويفهم من كلام الطوسي أنه أطلق لفظة الظاهريين على الفقهاء والأصوليين فهم يكتفون من الحد أن يميز المعرف عن غيره دون العناء إلى معرفة ماهيته التي لا تكاد تتصور بالحد، وهذا ما ينتقده ابن سينا متماشيا مع أرسطو حيث يقول: «ليس رسم الحد ما قيل من أنه قول وجيز مميز للمطلوب بالذات، بل ما قاله المعلم الأول في كتاب الجدل إن الحد قول دال على الماهية ،

⁴⁰ - المرجع نفسه، ج2 ص 842.

⁴¹ - الفارابي ، كتاب الألفاظ المستعملة في المنطق ، ص 78.

⁴² - ابن سينا ، الإشارات ، ص 204.

⁴³ - المرجع نفسه، ص 206.

⁴⁴ - ابن سينا ، الإشارات ، ص 206.

ويرى الغزالي أن من أقتصر على التمييز الجرد اقتنع بالتعريف بالرسم وهو مذهب الأصوليين.

أما التعريف بالحد التام لا يتحقق ذلك إلا بذكر الجنس القريب والفصل رغم تعذر حصوله، وقد اعترف الغزالي بذلك فقال: «وإنما العويص المتعذر هو الحد الحقيقي وهو الكاشف عن ماهية الشيء لا غير». ⁴⁵ وهو أكمل أنواع التعريف. وهو التعريف الجامع المانع.

مثال: تعرف الإنسان هو حيوان ناطق. فلفظ حيوان الجنس القريب ولفظ ناطق الفصل شروط
التعريف بالحد التام

ويذكر الغزالي شروط الحد الحقيقي لا يكون إلا بها :

الأولى: أن تجمع أجزاء الحد من الجنس والفصول، فإذا قال لك مشيرا إلى ما بنيت من الأرض ما هو؟ فلا بد أن تقول جسم، لكن لو اقتصر عليه لبطل عليك بالحجر فتحتاج إلى الزيادة فتقول نام ويسمى فصلا.

الثانية: أن تذكر جميع ذاتياته وإن كانت ألفا ولا تبالي بالتطويل، لكن ينبغي أن تقدم الأعم على الأخص فلا تقول نام جسم بل بالعكس .

الثالثة: أنك إذا وجدت الجنس القريب فلا تذكر البعيد معه فتكون مكررا، كما تقول مائع شراب، أو تقتصر على البعيد فتكون مبعدا، كما تقول في الخمر : جسم مسكر مأخوذ من العنب.

الرابعة: أن تحترز من الألفاظ الغريبة الوحشية والمجازية البعيدة والمشاركة المترددة، واجتهد في الإيجاز ما قدرت وفي طلب اللفظ النص ما أمكنك ⁴⁶، فلا بد أن يكون التعريف بألفاظ واضحة لإزالة الغموض والإبهام.

الخامسة : أن يكون جامعا مانعا، فلا يخرج ما هو منه، ولا يدخل ما ليس منه.

⁴⁵ - الغزالي ، المستصفى ، ج1، ص29.

⁴⁶ - الغزالي ، المستصفى ، ج1، ص 29، 30.

فهذا مجمل القول في تعريف الحد عند المناطقة، وهو تعريف لا يخرج عن الخطوط العريضة التي رسمها أرسطو.

التعريف بالحد الناقص: ويكون بذكر بعض ذاتيات الشيء المعرف التي تميزه عن من غيره، ولكن دون أن نعرفنا على حقيقته على وجه الدقة، وهو يتم بواسطة ذكر الجنس البعيد الذي لا يبين ماهية الشيء بالتمام بالإضافة إلى الفصل. (جنس بعيد + الفصل)

مثال: تعريف الإنسان بأنه جسم مفكر.... جسم جنس بعيد.... مفكر الفصل

فالتعريف بالحد الناقص لا يبين ماهية الشيء المعرف على التمام، لأنه لا يذكر مباشرة جميع الصفات الذاتية الجوهرية للمعرّف، وإنما يدل عليها ضمناً على شكل التزام.⁴⁷

والتعريف بالحد أو بالرسم لا يتعلق بالخالق عز وجل، فقد أخبرنا بأن نصفه بما وصف به نفسه، ولا نسميه إلا بما سم به نفسه، فليس حاملاً ولا محمولاً بوجه من الوجوه، أما الأشياء ما دون الخالق تعالى لا بد أن تكون محدودة أو مرسومة إذ لا بد أن تكون لها معنى تميز به عن سواه، وبناء على ذلك يكون التعريف بالحد يتعلق بالخلق حتى يحصل التعرف على ذات الشيء ويتميز عن غيره من الموجودات، أما الباري فلا يعرف بالحد ولا بالرسم، وإنما نقف عند النص، فقد ورد في الشرع أن له الأسماء الحسنى فادعوه بها.

التعريف بالرسم: معناه ذكر الصفات غير الذاتية أي العرضية أو بعضها للشيء المعرف، لذا فهو لا يعرفنا على طبيعة الشيء، وإنما يدلنا على ما يميزه فقط عن سواه من الأشياء، كقولنا في تعريف الإنسان هو الضاحك أو الباكي.⁴⁸

أنواعه التعريف بالرسم: وهو نوعان: تعريف بالرسم التام وتعريف بالرسم الناقص.

التعريف بالرسم التام: ويكون بذكر الجنس القريب والخاصة مثال: تعريف الإنسان بأنه حيوان كاتب أو ضاحك، فلفظة حيوان جنس قريب ولفظة ضاحك أو كاتب خاصة

- مهدي فضل الله، مدخل إلى علم المنطق، ص 79، 80⁴⁷

مهدي فضل الله، مدخل إلى علم المنطق، ص 80.⁴⁸

التعريف بالرسم الناقص: ويكون بذكر الجنس البعيد والخاصة مثال: كأنك تعرف الإنسان بقولك: جسم كاتب أو جسم ضاحك ، فلفظة جسم جنس بعيد ولفظة كاتب أو ضاحك خاصة.⁴⁹

تسمية طرفي المناظرة في التعريف وطرق المناظرة فيه:

1- الذي يوجه الاعتراض على التعريف ، يطلق عليه هنا اسم (مستدلّ)، وبعضهم يطلق

عليه اسم (سائل) ... وصاحب التعريف الذي يدافع عن صحة تعريفه يطلق عليه

اسم (مانع) وبعضهم يطلق عليه اسم (مدافع)

2- يوجه الاعتراض على التعريف بما يخالف شروطه المنطقية كأن يكون غير مطرد أو

يكون غير منعكس ، أو يترتب عنه المحال كالدور وكالتسلسل وكاجتماع النقيضين. أو

كونه أخفي من المعرف. واللغويون فلا يرون كونه جامعا مانعا في تخصصهم.

1- والأجوبة التي يدفع بها (المانع) على الاعتراضات التي يوجهها المستدل على التعريف:

2- إذا كان الاعتراض الموجه على التعريف بأنه غير جامع ولا مانع أي غير مطرد أو غير

منعكس، فالأجوبة ترجع إلى ما يطلقون عليه تحرير المراد ويكون بأربعة وجوه:

- الوجه الأول: تحرير المراد من المعرف.

- الوجه الثاني: تحرير المراد من بعض أجزاء التعريف.

- الوجه الثالث: تحرير المراد من المذهب العلمي الذي بنى عليه التعريف.

- الوجه الرابع: تحرير المراد من نوع التعريف.

ترتيب المناظرة في التعريف:

يجب على من كلف نفسه عناء المناظرة في التعريف أن يتبع الخطوات التالية:

أولاً: ينظر في التعريف فإذا كان خصمه ناقلاً له عن غيره، غير ملتزم لصحته، فليس للمعتراض إلا

أن يطالب بإثبات صحة النقل. أما إذا كان التعريف من إنشائه أو نقله عن غيره دون ذكره فإن

المناقشة والاعتراض تكون وفق ما يلي:

⁴⁹ مهدي فضل الله، المرجع نفسه ، ص 80

ثانياً: ينظر في التعريف، هل فيه لفظ غامض أو مجمل أو موهم لمعنى غير صحيح للمعترض (المستدل) أن يستفسر عن معنى اللفظ وعلى مورد التعريف أن يوضح مراده.

ثالثاً: ينظر في التعريف هل هو مستوف شروط صحته أم لا؟ فإن كان غير مانع، أو غير جامع، كان للمعترض أن يوجه اعتراضه على التعريف. فإن كان جامعاً مانعاً فلا اعتراض عليه.

رابعاً: ينظر في التعريف إن كان التعريف حقيقياً أي تعريف بحد تام، أو تعريف رسم تام، أو نحو ذلك، فإن تضمن دعاوي ضمنية كان للمعترض أن يعترض عليه بأن التعريف غير حقيقي ليس بحد تام ولا برسم تام، وعليه أن يقيم الدليل على ذلك.⁵⁰

⁵⁰ - أنظر عبد الرحمن حبنكة الميداني، ضوابط المعرفة، ص 392.